استمارة المشاركة

المشارك الأول:

الاسم واللقب: محمد اسليماني

الرتبة العلمية: دكتوراه علوم في الاقتصاد التطبيقي في إدارة الاعمال والمالية

الوظيفة: أستاذ محاضر "ب"

البريد الالكتروني: esselimani@windowslive.com

رقم الهاتف: 06.97.69.79.65

عنوان المداخلة:دور التمويل المتناهي الصغر في دعم التنمية الاجتماعية والحد من الفقر.

محور المداخلة: المحور الثالث:واقع التمويل متناهي الصغر في الجزائر وأثره على الفقر.

مكان العمل: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة يحيى فارس بالمدية–

المشاركالثاني:

الاسم واللقب: باصور رضوان

الرتبة العلمية: دكتوراه علومفي المالية والمحاسبة

الوظيفة: أستاذ محاضر "ب"

البريد الالكتروني: bassour.redouane@gmail.com

رقم الهاتف: 06.73.14.13.46

عنوان المداخلة: دور التمويل المتناهي الصغر في دعم التنمية الاجتماعية والحد من الفقر.

محور المداخلة: المحور الثالث:واقع التمويل متناهي الصغر في الجزائر وأثره على الفقر.

مكان العمل: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية – جامعة يحيى فارس بالمدية–

دور التمويل المتناهي الصغر في دعم التنمية الاجتماعية والحد من الفقر

The role of microfinance in supporting social development and poverty reduction in Algeria

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية الى تقديم تحليل لدور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر في البلدان النامية على وجه الخصوص،فلقد أصبح التمويل الأصغر نهجًا شائعًا حيث يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال توفير فرص جديدة لريادة الأعمال للفقراء. كما يهدف هذا النوع من التمويل إلى تعزيز التمكين (خاصة بين النساء) مع تعزيز رأس المال الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة. ان النتائج التي توصلت اليها الدراسةتتمثل في أن تمويل المشاريع في الدول النامية بشكل عام أدى إلى زيادة مستويات المديونية بين المجتمعات الفقيرة بالفعل وتفاقم نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،والعكس من ذلك فإن التمويل المتناهي الصغر وحسب ما توصلت اليه الدراسة يساهم في تطوير قدرات ريادة الأعمال في المجتمعات الفقيرة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، المنظمات غير الحكومية، الحد من الفقر، رأس المال الاجتماعي.

Abstract:

This research paper seeks to provide an analysis of the role of microfinance in reducing poverty in developing countries in particular. Microfinance has become a popular approach as it aims to alleviate poverty by providing new entrepreneurial opportunities to the poor. This type of funding also aims to promote empowerment(particularly among women) while strengthening social capital in poor communities. The findings of the study are that financing projects in developing countries in general led to an increase in the levels of indebtedness among already poor societies and exacerbated economic, social and environmental vulnerabilities, and on the contrary, microfinance, according to the findings of the study, contributes to developing entrepreneurship capabilities poor communities

Keywords: microfinance, NGOs, poverty reduction, social capital.

مقدمة:

يعتبر الفقر مشكلة كبيرة حتى في الولايات المتحدة وأوروبا وهي تعتبر من أغنى البلدان تبلغ قيمة الفقر حوالي 33 مليار دولار سنويًا في أمريكا لوحدها، حيث أن مراكز القروض، ومحلات الرهونات، وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي التمويل الذين يولدون أعمالًا يعتبرون من الشرائح الأفقر من السكان، وفي البلدان النامية والفقيرة لا يزال الملايين من الناس يواجهون الفقر المدقع،حيث أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان هو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي حددتها الأمم المتحدة على المستوى العالمي حيث يوجد حاليًا ما بين 1.2 و 1.5 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع و 162 مليون طفل لا يزالون يعانون من نقص التغذية المزمن، وهو رقم تعتبره الأمم المتحدة "غير مقبول اطلاقا.

التمويل المتناهي الصغر أو تقديم القروض الصغيرة للفقراء بهدف انتشالهم من الفقر هو استراتيجية رئيسية للحد من الفقر انتشرت بسرعة وعلى نطاق واسع خلال العشرين عامًا الماضية، حيث يتم العمل به حاليًا في أكثر من 60 دولة، وفقًا للعديد من الباحثين وصانعي السياسات فإن التمويل المتناهي الصغر يشجع ريادة الأعمال ويزيد من الأنشطة المدرة للدخل، وبالتالي يقلل من الفقر، ويمكّن الفقراء (وخاصة النساء في البلدان النامية)، ويزيد من الوصول إلى الصحة والتعليم، ويبني رأس المال الاجتماعي بين المجتمعات الفقيرة والضعيفة.

مشكلة البحث:

مما سبق يمكن حصر مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف يساهمالتمويل المتناهي الصغرفي دعم التنمية الاجتماعية والحد من الفقر؟

فرضيةالبحث:

يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤل المطروح في إشكالية الدراسة، واستنادا لدراسة هذا الموضوع وتحليل المشكلة ومعالجتها تم الاعتماد على الفرضية التالية:

- يمكن للتمويل المتناهي الصغر أن يساهم في دعم التنمية الاجتماعية والحد من الفقرحيث يكون له اثار ايجابية على الاقتصاد الوطني وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفقراء.

أهداف الدراسة:

يتمثَّل الهدف الأساسي لهذا البحث في توضيح دور التمويل المتناهي الصغر في دعم التنمية الاجتماعية، وهناك أهداف أخرى تسعى الدراسة منها الى توضيح:

- دور التمويل المتناهي الصغر في الحد من الفقر؛
- الآثار الإيجابية للتمويل المتناهي الصغر.

أولا– الفقر والضعف الاجتماعي

على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول عالميًا للفقر، فقد تم استخدام الأبعاد الاقتصادية للفقر على أساس بيانات الدخل والاستهلاك بشكل عام لقياس مستويات الفقر، على سبيل المثال يحدد البنك الدولي عتبتين للفقر "الفقر المدقع" الذي يعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، و "الفقراء" فقط الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم على أساس نصيب الفرد من الاستهلاك، ومن بين أهم ما يعاني منه هؤلاء الفقراء الشعور بالعجز ومخاطر الضعف أو سوء التغذية والصحة الناجم عن الحرمان المستمر، أو الفروق بين الجنسين في الفقر، وقد تعكس المقاييس الاقتصادية للفقر الجوانب الهيكلية للفقر ولكنها لا تعكس الأبعاد الثقافية والاجتماعية والنفسية، والأهم من ذلك أنها تمنع أي نوع من الفاعلية للفقراء بتجاهل استراتيجيات البقاء والعلاقات الاجتماعية.(اقبال، 2008، ص62-63)

حددت بعض الدراسات مؤشرات نوعية للفقر مثل الضعف والحرمان والعجز والنقص الناجم عن فقر الدخل وعدم قدرة الفقراء على تعبئة الموارد اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ومع ذلك وبصرف النظر عن تقديم تقديرات لعدد الأشخاص الذين يعيشون على دولار واحد أو دولارين في اليوم، فإن البحث الذي يقيم فعالية تدابير التخفيف من حدة الفقر لا يوفر رؤى مفيدة حول التجارب التي يعيشها الفقراء المزمنون أو فعالية استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في الحد منه، الجوانب النوعية للفقر مثل الضعف والحرمان والعجز التي تحاول دراستنا معالجتها وهوالذي بين أيدينايقدم مفهوماً واسعاً للفقر المزمن يأخذ في الاعتبار مشاعر الضعف والمخاطر المرتبطة به التي يعاني منها الفقراء المدقعون،وبالتالي فإننا نعرّف الفقر على أنه عملية يتعرض فيها الناس لحرمان جسدي واجتماعي واقتصادي وسياسي ونفسي مستدام يؤدي إلى مزيج من الضعف الجسدي والعزلة المتصورة ومشاعر المرض(chakravati, 2006, p 363).

تم تعريف الضعف بعدة طرق، يُعرَّف في الاقتصاد والتنمية بأنه "احتمالية التعرض لخطر الوقوع في الفقر أو الوقوع في فقر أشد" وبالتالي فإن الضعف هو احتمال التعرض لخسارة مستقبلية في الرفاهية واحتمال أن يصبح الأفراد أو الأسر فقيرة في المستقبل أو احتمال استمرار الفقر إذا كانوا يعيشون حاليًا في فقر، يمكن اعتبار التعرض لصدمات الدخل إلى جانب الحرمان في الصحة والتغذية جزءًا من مفهوم الفقر الموسع حدد البنك الدولي الضعف باعتباره "ركيزة أساسية ومهمة مهمًا لسياسات الحد من الفقر" لأن مخاطر الضعف تؤثر على سلوك الأسرة.(ماجد،2008، ص96)

- **الفقر ورأس المال الاجتماعي:**

بينما تفتقر المجتمعات الفقيرة إلى الأصول الاقتصادية ورأس المال تلعب علاقاتهم الاجتماعية دورًا رئيسيًا في الحفاظ على سبل عيشهم، غالبًا ما تتميز المجتمعات الريفية في اقتصادات الكفاف بمعايير المعاملة بالمثل وتقاسم موارد المجتمع وروابط القرابة الممتدة التي تعتبر ضرورية لبقائهم، وهناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن المجتمعات التي لديها شبكات اجتماعية قوية هي أكثر قدرة على التعامل مع الفقر والضعفتولد هذه الشبكات رأس المال الاجتماعي، الذي يعكس النوايا الحسنة العامة والموارد التي تنشأ من شبكات العلاقات في المجتمع، رأس المال الاجتماعي هو مفهوم متعدد الأبعاد يتألف من مكونات هيكلية ومعرفيةتشكل تكوينات رأس مال اجتماعي هيكلي، يتم تعزيز الشبكات والروابط من خلال التواصل والمعاني المشتركة، والتي

تشكل رأس المال الاجتماعي المعرفي،ويشير رأس المال الاجتماعي إلى مدى الثقة والمعاملة بالمثل والتعاون بين الأفراد في الشبكة (جلال محمد، 2001، ص66).

يميز أيضًا بين نوعين من رأس المال الاجتماعي، رأس المال الاجتماعي الذي يتميز بالعلاقات الأفقية القائمة على المعاملة بالمثل والثقة والمعايير والقيم والمعتقدات المشتركة التي تعزز التضامن بين الأفراد داخل شبكة تمكنهم من "تدبير الأمور" ؛ وآخر يعكس قدرة الأفراد في الشبكة على الحصول على امتياز الوصول إلى الموارد والمعلومات من الشبكات الخارجية،وتواجه العديد من المجتمعات الريفية الفقيرة صعوبات في الوصول إلى الموارد لأنها لا تمتلك رأس مال اجتماعي كافٍ،وتتفاقم المشكلة في البلدان النامية حيث تكون الدولة في الغالب غير قادرة على توفير الموارد والفرص للسكان الفقراء،وتشير الأبحاث الناشئة إلى أن الجهات الفاعلة والمؤسسات غير الحكومية يمكنها ملء الفراغ الذي تتركه الدولة لتعزيز المشاريع التجارية وريادة الأعمال التي من شأنها تمكين "المجتمعات الفقيرة" من خلال تعزيز رأس مالها الاجتماعي وتمكينها من الهروب من فخ الفقر(أبو القاسم، 2003، ص113).

ان التمويل الأصغر يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية والتمكين الاجتماعي من خلال إنشاء رأس مال اجتماعي جسر يسمح للأفراد الفقراء بالوصول إلى الموارد والشبكات الخارجية، ومع ذلك نظرًا لعلاقات القوة غير المتكافئة هيكليًا بين مقدمي التمويل والمقترضين، يمكن للتمويل الأصغر أيضًا أن يخلق تبعيات جديدة على المؤسسات الخارجية بينما يؤثر سلبًا على العلاقات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي، ان دور الأعمال في التخفيف من حدة الفقر بحجة أن مناهج المجتمعات الفقيرة تستمر في الحصول على افتراضات مربحة للجانبين تمنح امتيازًا للأعمال التجارية بدلاً من تعزيز الرفاهية الاجتماعية للمجتمعات الفقيرةوإخفاء علاقات القوة غير المتكافئةوتعمل على نزع الطابع السياسي عن المجال الاقتصادي من خلال الدعوة إلى تدابير قائمة على السوق فقط للتخفيف من حدة الفقر،ويعتبر النهج القائم على السوق مثل ريادة الأعمال ومشاريع المجتمعات الفقيرة هي انعكاس لسياسات معينة تستند إلى الافتراضات الأيديولوجية للفردية التي تتعارض أحيانًا في المجتمعات التي تتميز بالمشاركة والمعاملة بالمثل وروابط القرابة والجماعية(الحادو، 2009، ص115).

منذ بداياته المتواضعة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في المناطق الريفية في البلدان النامية، أصبح التمويل الأصغر اليوم صناعة عالمية تقدر بمليارات الدولارات،حيث أعلنت الأمم المتحدة عام 2005 "السنة الدولية للائتمان الصغير" ، ودعت إلى "بناء قطاعات مالية شاملة تعزز روح المبادرة القوية، ولكن غير المستغلة في كثير من الأحيان ، والموجودة في جميع أنحاء العالم، وموجة جديدة من ريادة الأعمال الصغيرة، مما يمنح الفقراء والمنخفضين – فرصة لبناء حياة أفضل، الذي تأسس رسميًا في عام 1983، ويعتبر أول كيان تنظيمي يقدم قروضًا صغيرة بدون ضمانات للفقراء بناءً على التجارب المبكرة لتقديم قروض صغيرة منخفضة الفائدة،حيث أسفرت هذه التجارب المبكرة لتقديم القروض الصغيرة للفقراء عن نتيجتين هامتين: أولاً ، كان معدل السداد مرتفعاً بشكل استثنائي على الرغم من العملاء الفقراء من حيث السيولة النقدية ، وثانياً ، أثبتت النساء أنهن أفضل

بكثير في السداد من الرجال، وكشف مزيد من التحقيق أن أحد أسباب السداد المرتفع هو الوصول إلى شبكات الأسرة والمجتمع لسداد القروض، كان الدافع الرئيسي في السداد هو الإضرار بالسمعة وجلب "العار" للأسرة،وأدى الاعتماد على شبكات الأسرة والمجتمع في السداد إلى ابتكار آخر – إنشاء "دوائر التضامن"حيث تكون مجموعات من النساء بدلاً من الأفراد مسؤولة عن "مساعدة" الفرد على سداد القروض إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية(change Hj, 2006, p 36).

- **الضعف الاقتصادي:**

إن أحد مؤشرات نجاح عمليات التمويل الأصغر هو مدى توفره ومدى وصوله، لقد استخدمت جميع القرى والأسر في الدول النامية بشكل عام شكلاً من أشكال التمويل الأصغر، ومع ذلك كعملاء للتمويل الأصغر، لم يحققوا نجاحًا كبيرًا في الهروب من الفقر،وكانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لعدم قدرة المقترضين على سداد القروض: أولاً تم استخدام الغالبية العظمى من القروض لتيسير الاستهلاك. ثانيًا، النشاط المدر للدخل الذي تم الترويج له بنشاط من قبل المنظمات غير الحكومية ومقدمي التمويل الأصغر لم يسفر عن النتائج المتوقعة بشكل رئيسي بسبب الظروف المناخية المعاكسة، وارتفاع تكاليف المدخلات من الأسمدة ومبيدات الآفات (مما أدى إلى زيادة الاقتراض والمديونية) وعدم كفاية التدريب. ثالثًا، حصل المقترضون على قروض متعددة من مختلف مقدمي خدمات التمويل الأصغر حيث تم استخدام قرض واحد لسداد قرض سابق، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الديون التي حاصرت المقترضين(بيومي، 2012، ص51).

الى جانبذلك تساعد قروض التمويل الأصغر على تهدئة الدخل والاستهلاك، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الضعف بدلاً من الحد منه لأنها تزيد من عبء ديون الأفراد والأسر،وذلك من خلال أرباب الأسر (عادة من الذكور) الذين يكونون غالبا تحت ضغط أوضغوط مستمرة لتوفير ما يكفي من الغذاء للأسرة،وهذا ما أدى الى فشل الفقراء ومحدودي الدخل في القيام بذلك إلى ظهور مشاعر الضعف،وكان لسياسة عدم وجود ضمانات (أو ضمان اجتماعي) للتمويل الأصغر، جانبًا أكثر قتامة عندما يتعلق الأمر بعدم القدرة على الدفع: في كثير من الحالات، كان على المزارعين المدينين بيع أراضيهم لتسديد القروض التي تفاقمت بالفعل مستويات عالية من الضعف. (Adler, Kwan, 2002, p 40).

- **الضعف البيئي**

تتأثر معظم البلاد النامية بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات السنوية وتآكل الأنهار والأعاصير،حيث يعاني المزارعون من دورات زراعة وحصاد أقصر نتيجة للظروف الطبيعية،حيث يكون إدخال المحاصيل مثل الذرة، في العديد من المناطق لتحل محل المحاصيل التقليدية في غير موسمها، مثل الخردل والبطاطس، وهذا يعد تدخلاً مباشرًا من قبل مؤسسات التمويل الأصغر لتوفير فرص لتوليد الدخل. وكذلك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل الأصغر هي أيضًا جهات فاعلة رئيسية في سلسلة التوريد لإنتاج الذرة: فهي لا تقدم فقط التمويل الأصغر لتشجيع زراعة الذرة، ولكنها توفر أيضًا البذور لأغراض التجربة كحافز. تم الترويج لزراعة الذرة بشكل كبير من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في العديد من المناطق في البلدان النامية وحصل العديد

من المزارعين على قروض إضافية من مقدمي التمويل الأصغر في محاولة لزراعة الذرة لتوليد الدخل، وفقًا لمشاركينا، كانت القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر لزراعة بعض المحاصيل مثل الذرة تعتمد أحيانًا على شراء بذور الذرة،(الزلمي، 2010، ص83).

إن الممارسات الزراعية التقليدية وتبادل المقايضة والأشكال التقليدية للمعاملات المالية في القرى تتعرض لتحديات متزايدة من قبل العديد من المزارعين لزراعة الذرة من أجل الربح. يعد فشل المحاصيل أمرًا شائعًا لأن المزارعين لا يتلقون تدريبًا على تقنيات الزراعة الضرورية وأن الظروف الجوية غير مناسبة بشكل عام. يقترض العديد من أفراد المجتمع من المنظمات غير الحكومية والأقارب بما يتجاوز قدرتهم على السداد، على أمل استخدام أرباح محصول الذرة لسداد القروض.(Bourdieu, 1986, p 258). وحتى أن المنظمات غير الحكومية تعرض الأسمدة للبيع لدعم زراعة الذرة على سبيل المثال.

لا يمكن الجزم بأن التمويل الأصغر مسؤول عن جميع نقاط الضعف البيئية التي تواجهها المجتمعات ولكن من الواضح أن التهديدات من تغير المناخ والجفاف والفيضانات هي جزء من نظام بيئي أكبرومع ذلك، فإن الترويج القوي من قبل مؤسسات التمويل الأصغر لزراعة المحاصيل النقدية غير التقليدية دون فهم العواقب البيئية ودون توفير التعليم والتدريب الكافيين يمكن أن يؤدي إلى نقاط ضعف بيئية وتهديدات للزراعة المستدامة(رمضان، 2009، ص56).

ثانيا–النتائج والتوجهات المستقبلية للتمويل المتناهي الصغر:

بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، فانه يمكن للتمويل الأصغر: أن يخلق فئة جديدة من رواد الأعمال تمكن الفقراء من الخروج من الفقر؛ تمكين الفقراء، وخاصة النساء في البلدان النامية؛ ويقوي رأس المال الاجتماعي. وبدلاً من ذلك، فان الأسر تواجه ضعفًا متزايدًا بسبب ارتفاع مستويات المديونية التي تؤدي إلى خسارة أصول الأرض وكذلك تآكل رأس المال الاجتماعي الناتج عن تقلص رأس المال الاجتماعي للرابطة. كان هناك القليل جدًا من الأدلة على حدوث نشاط ريادي في القرى، واستخدمت معظم القروض لتسوية الدخل والاستهلاك. أصبح التمويل الأصغر عنصرًا إضافيًا للمخاطر في المجتمعات الفقيرة ولم يكن هناك سوى القليل من الفرص، إن وجدت، لتنويع مصادر الدخل. (Gergerich E, 2016, p 82).

- **عمليات ونتائج معاملة التمويل الأصغر:**

عند تطوير إطار عمل هشاشة الأصول، تم تحديد العمالة ورأس المال البشري (الصحة والمهارات والتعليم) والأصول الإنتاجية والعلاقات الأسرية ورأس المال الاجتماعي كأصول رئيسية تحدد مدى الضعف. وتشير النتائج إلى أن زيادة نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناشئة عن قروض التمويل الأصغر أثرت سلبًا على كل من الأصول الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات في الدراسة. مما أدى الى عدم القدرة على سداد القروض إلى تآكل أصول المجتمعات المحلية وأدى إلى

نتائج صحية سيئة مع تقويض العلاقات الأسرية ورأس المال الاجتماعي، من خلال الكشف عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للضعف. (Bernerjee SB, 2008, p 79).

لقد أدى الضعف الناجم عن السوق إلى زيادة مخاطر وقوع المجتمعات الفقيرة في مزيد من الفقر من خلال التأثير على كل من الحساسية والمرونة في المجتمعات الفقيرة وقد أدى الى عدم القدرة على سداد القروض إلى زيادة انعدام الأمن لدى المقترضين حيث وجدوا أنفسهم في دوامة لا مفر منها من الديون. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقويض رأس المال الاجتماعي لهذه المجتمعات، والذي كان مورداً أساسياً في التعامل مع الفقر، من خلال التكتيكات الصارمة لاسترداد القروض، مما أثر سلباً على قدرة هذه المجتمعات على الصمود للتعافي من الضغوط الاقتصادية. وأن الأفراد والعائلات يعانون من شعور بالعجز، والذي غالبًا ما يصاحب الإجهاد الاقتصادي والذي قلل من القدرة على تعبئة الموارد للتعامل مع المخاطر وكذلك حرمان قدرات الأفراد على المشاركة. في النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى ما يصفه بعض الخبراء بـ "سياسات الأمل واليأس"(بيومي، 2009، ص125).

- **الآثار والقيود والتوجهات المستقبلية:**

تساهم هذه المحاولة لبناء نظرية لأبعاد ضعف الفقر في نظريات بناء أسواق شاملة ودور ريادة الأعمال في التخفيف من حدة الفقر. ريادة الأعمال هي الأساس لمنهج التمويل الأصغر للتخفيف من حدة الفقر مثل، "الحلول المستندة إلى السوق حيث تقدم أفضل فرصة لإحداث تغيير جوهري وإيجابي بشكل ملحوظ ضمن بيئات الفقر". إن تعزيز النشاط الاقتصادي لريادة الأعمال بين مجموعات النساء في المناطق الريفية في الدول الفقيرة هو أيضًا سبب وجود بنوك تمنح قروض صغيرة. ولا بد من وجود شروط حدودية لنهج ريادة الأعمال للحد من الفقر. في حين أنه قد يكون هناك بعض رواد الأعمال المحتملين بين سكان الريف الفقراء، فإن الغالبية العظمى من الفقراء لا يمتلكون المهارات والرؤى الإبداعية المطلوبة لأصحاب المشاريع الناجحة. في الواقع، كما يجادل العديد من المتخصصين، فإن المزارعين الفقراء العاملين لحسابهم الخاص يشاركون بشكل رئيسي في أنشطة الكفاف التي لا تقدم أي مزايا تنافسية. إذا كان الحصول على قروض لزراعة المحاصيل النقدية مثل الذرة دليلًا على ريادة الأعمال، فنحن بحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم ريادة الأعمال في المناطق الريفية في البلدان الفقيرة. معظم الأفراد حتى في البلدان الصناعية في العالم ليسوا رواد أعمال ويستخدمون الائتمان لأغراض الاستهلاك. سيكون من غير المعقول وغير الواقعي توقع أن يكون فقراء الريف في البلدان النامية رواد أعمال ناشئين قد يستخدمون الائتمان لاتخاذ قرارات أعمال حكيمة تولد الدخل. في الواقع، وهذا ما يؤكد تفاقم نقاط الضعف نتيجة للحصول على قروض باسم ريادة الأعمال لأنه لم يتم خلق فرص مدرة للدخل. وإذا أظهرت ثورة التمويل الأصغر الأولى أن "الفقراء مؤهلين للتمويل"، فإن التحدي الذي تواجهه ثورة التمويل الأصغر الثانية يتمثل في تحديد الخدمات اللازمة للفقراء لتلبية احتياجاتهم المعيشية المعقدة بدلاً من "التظاهر بأنهم جميعًا مزارعون صغار أو رواد أعمال متناهي الصغر" أحد الانتقادات الموجهة للتمويل الأصغر هو أنه يصل إلى "الفقراء إلى حد ما" ولكنه يستثني أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. (Romiji, 2012, p 481).

ان دور رأس المال الاجتماعي في التخفيف من حدة الفقر. على سبيل المثال، في الإطار النظري الذي طور سنة. (2012) يمكن لرأس المال الاجتماعي تطوير القدرات في قطاعات ميزان المدفوعات من خلال توزيع القدرات داخل المجموعات من خلال ربط رأس المال الاجتماعي ونقل القدرات بين المجموعات من خلال سد رأس المال الاجتماعي. (chakravati, 2006, p 381).

بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية مثل الوصول وفعالية التكلفة، يجب تقييم برامج التمويل الأصغر من خلال المؤشرات النوعية للضعف والمخاطر على النحو المحدد. حيث يمكن تحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية أفضل إذا تم توجيه الاستثمار الاجتماعي نحو مبادرات تهدف إلى الحد من المخاطر والضعف مثل بناء المستشفيات أو المدارس، والاستثمار في بناء ودعم الشركات المحلية لتوفير فرص العمل والدخل الثابت على مدار السنة لأفراد الأسرة، أو الاستثمار في الحركات الاجتماعية من أجل الوصول العادل والمنصف إلى الأرض للزراعة. يجب أن يلعب السكان المستهدفون في برامج الحد من الفقر دورًا رئيسيًا في تطوير وإدارة البرامج مثل التعاونيات المالية، والاتحادات الائتمانية، وبنوك التنمية المحلية، وجمعيات المزارعين. (الزامي، 2009، ص59).

خاتمة:

وهكذا نجد في ختام هذا البحث أخيرًا، أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم كيفية تأثير التمويل الأصغر في دعم التنمية الاجتماعية المناطق الفقيرة في البلدان النامية للحد من الفقر. في حين أنه من الصحيح أن منح القروض للنساء يغير الممارسات الثقافية والاجتماعية القائمة منذ فترة طويلة حيث يشارك المزيد من النساء في الأنشطة الزراعية لدعم أسرهن، فإنه سيكون من غير الحكمة استنتاج أن الهياكل الأبوية آخذة في التدهور نتيجة لذلك، كانت القروض التي تحصل عليها النساء تُمنح دائمًا لأزواجهن أو أفراد الأسرة الذكور. الزيادة في مدفوعات المهور نتيجة لتوافر التمويل الأصغر، وهو ما وجدته دراستنا، لا يعكس بالتأكيد أي مستوى من "التمكين" بين النساء.

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

1. أبو القاسم محمد أبو النور، نشأة وتطور مفهوم التمويل، مجلة المصرفي ، 2003، ص 113.
2. عمر الحادو الزين، التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، ابنك الادخار والتنمية، السودان، 2010، ص 83.
3. جعفر اقبال، التمويل الأصغر ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 2008، ص 62-63.
4. عبد المحسن رمضان،دعم الاسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر، دون دار النشر ، القاهرة ، 1009، ص 28.
5. عمر الحادو الزين ، المرجع السابق ، ص 11-12.
6. : عبد الفتاح بيومي حجازي، التمويل ألأصغر (المفهوم النماذج التطبيقات)، دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2012 ، ص 51.
7. بو القاسم محمد أبو النور ، المرجع السابق، ص 89.
8. : جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 34.
9. : بسام أحمد الزلمي، راس المال الاجتماعي ،المجلد 26، العدد الأول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ،2010،ص23.
10. جعفر اقبال،المرجع السابق ، ص 226.
11. : ماجد عبد الحميد عمار،إدارة التمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية ،دار النهضة العربية،القاهرة ، 2008، ص 96.
12. : عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق ، ص 64.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

13. Adler, PS, Kwon, SK (2002) Social capital: Prospects for a new concept. Academy of Management Review 27(1): 17–40.
14. . Arora, S, Romijn, H (2012) The empty rhetoric of poverty reduction at the base of the pyramid. Organization 19(4): 481–505.
15. Banerjee, SB (2008) Corporate social responsibility: The good, the bad and the ugly. Critical Sociology 34(1): 51–79.
16. Boje, DM, Svane, MS, Gergerich, E (2016) Counternarrative and antenarrative inquiry in two cross-cultural contexts. European Journal of Cross-Cultural Competence and Management. In press.
17. Bateman, M, Chang, HJ (2012) Microfinance and the illusion of development: From hubris to nemesis in thirty years. World Economic Review 1: 13–36.
18. Bourdieu, P (1986) The forms of capital. In: Richardson, J (ed.) Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York: Greenwood Press, 241–258.
19. Chakravarti, D (2006) Voices unheard: The psychology of consumption in poverty and development. Journal of Consumer Psychology 16(4): 363–376.